الشفافية المالية لتقارير الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥

هبه عبد المتعال أحمد عبد المتعال[١]

مستخلص البحث

تمثل هدف الدراسة فى قياس أثر تعديل معايير المحاسبة المصرية على مستوى الشفافية المالية للتقارير المالية والحد من الغموض المالى. تمثلت عينة الدراسة فى ١٦٥ شركة تتداول أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وتم قياس الشفافية المالية اعتمادًا على الأبعاد الثلاث للغموض المالي المتمثلة في الأرباح المبالغ فيها، تمهيد الدخل وتجنب الخسائر. وقد تم اختبار فرض الدراسة اعتمادًا على تحليل الانحدار متعدد المتغيرات لسلسلة زمنية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لتعديل معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥ على كل من المؤشر المركب للغموض المالى ومؤشر الأرباح المبالغ فيها، وعدم وجود تأثير معنوى على كل من مؤشري تمهيد الدخل وتجنب الخسائر.

الكلمات الدالة: الشفافية المالية، الغموض المالى، الأرباح المبالغ فيها، تمهيد الدخل، تجنب الخسائر

[١] أستاذ المحاسبة المساعد–كلية التجارة–جامعة القاهرة. والمعار حاليا لكلية إدارة الأعمال بينبع، جامعة طيبة.

Email: Heba_Abdelmotaal@foc.cu.edu.eg
HAbdelmotaal@taibahu.edu.sa

Financial Transparency of the Egyptian Listed Firms' Reports: Comparison of pre-post the Mandatory Adoption of the Amended Egyptian Accounting Standards in 2015

Abstract

The objective of the study is to measure the impact of the amendment of Egyptian accounting standards on the financial transparency of financial reports and to reduce financial opacity. The study sample consists of 165 Egyptian listed firms for the period from 2013 to 2018. Financial transparency is measured based on the three dimensions of the financial opacity; earnings aggressiveness, income smoothing and loss avoidance. The study hypothesis is tested based on Panel Data Regression. The study find that there is a significant effect of the amendment of the Egyptian accounting standards issued in 2015 on both the composite measure of financial opacity and the earnings aggressiveness, and the absence of a significant effect on both the income smoothing and loss avoidance.

Key words: financial transparency, financial Opacity, earnings aggressiveness, income smoothing, loss avoidance.

المقدمة

يمثل التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الطريق إلى العولمة والاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية وذلك للحد من درجة الاختلاف بين الممارسات المحاسبية بين الدول، إلا أن اختلاف الظروف البيئة لكل دولة قد يمنعها من التوحيد التام أو التطبيق التام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يدفعها إلى محاولة الحد من الاختلاف المحاسبى عن الممارسات المحاسبية الدولية كوسيلة للتوافق المحاسبي وتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بهدف زيادة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة.

وقد تأثرت مصر بعدم إمكانية التحول التام إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بسبب وجود بعض القوانين التي قد تتعارض مع بعض الممارسات المحاسبية الواردة بهذه المعايير، مما دفع لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى محاولة تعديل وإصدار معايير جديدة أكثر توافقا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال الحد من الممارسات البديلة والاستثناءات التي قد تؤثر سلبًا على جودة المعلومات المحاسبية.

ويعد الدافع الرئيس من إصدار أية معايير جديدة أو تعديل المعايير القائمة أن تصبح القوائم المالية أكثر شفافية وتعبيرًا عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، حيث تحد المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة من احتفاظ الادارة بالمعلومات ذات الأهمية النسبية المرتفعة واخفائها على الملاك الخارجيين، وأطلق العديد من الكتابات على حالة إخفاء المعلومات المحاسبية مصطلح الغموض المحاسبي أو التعتيم المالي Financial Opacity والذى ينعكس سلبا على الشفافية المالية Financial Transparency للتقارير المالية؛ والتي يمكن تعريفها بانها كمية المعلومات المالية التي تقيس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة(Bhattacharya,et al., 2003).

وفى ضوء ذلك يتضح أن **المشكلة البحثية** تتمثل في أن التحول التام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يصاحبه بعض الصعوبات المرتبطة بالعوامل البيئية بكل دولة ومنها العوامل القانونية والتشريعية، لذلك تلجأ أي دولة إلى محاولة أن تتوافق معاييرها المحلية مع هذه المعايير الدولية بقدر الإمكان من خلال التعديل المستمر في هذه المعايير المحلية فى محاولة لتحسين شفافية التقارير المالية المعدة طبقا لهذه المعايير المعدلة، إلا أن هذا التعديل

قد لا يحقق النتائج المرجوة منه بسبب عدم التحول التام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

هذا، ويمكن تلخيص المشكلة البحثية فى تساؤل رئيس: هل نتج عن تعديل معايير المحاسبة المصرية القضاء على أو الحد من ظاهرة الغموض المالى؟ أم أن صعوبة التحول التام للمعايير الدولية لإعداد لتقارير المالية قد أثر سلبا على ذلك؟

الهدف الرئيس لهذا البحث يتمثل فى اختبار ما إذا كانت قواعد القياس والإفصاح المحاسبى طبقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥ والتي بدأ التطبيق الإلزامي لها في بداية سنة ٢٠١٦ أدت إلى تحسين الشفافية المالية للتقارير المالية المنشورة.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اختبرت الدراسة العلاقة بين تعديل المعايير المحاسبية المصرية والشفافية المالية من خلال المقارنة بين الشفافية المالية قبل وبعد تطبيق المعايير المعدلة. وعلى الرغم من صعوبة قياس الشفافية المالية للتقارير والقوائم المالية، إلا أن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت الشفافية المالية قامت بقياسها اعتمادًا على متغير الغموض المالي والذى يقيس مدى إخفاء الإدارة للأداء الحقيقي للشركة باستخدام ثلاثة مؤشرات؛ مؤشر الأرباح المبالغ فيها Earnings Aggressiveness والذى يعكس استخدام مرونة أساس الاستحقاق في الاعتراف السريع بأرباح مصطنعة وغير حقيقية، مؤشر تمهيد الدخل Earnings Smoothing والذى يقاس بالعلاقة الارتباطية بين التغير في الاستحقاقات الكلية والتغير في التدفقات النقدية، ومؤشر تجنب الخسائر Loss Avoidance والذى يقيس تورط الشركة في أية أنشطة إدارة الربحية من خلال الإفصاح عن مبالغ ضئيلة للربحية بدلا من الإفصاح عن الخسائر الحقيقة للشركة (Bhattacharya et al., 2003; Qian et al., 2015).

ويعد كل من حجم الشركة، الرافعة المالية، نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية، عمر الشركة، تركز الملكية، من أهم المتغيرات المفسرة للغموض المالى ومن ثم تم إدراجها كمتغيرات رقابية فى هذه الدراسة.

يساهم هذا البحث فى تقديم دليل عملى على أن توافق المعايير المحلية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدى إلى الحد من ظاهرة الغموض المالى، ومن ثم تحسين الشفافية المالية للقوائم المالية.

فى الأجزاء التالية من البحث يتم تناول: أهم تعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥، توافق هذه التعديلات مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دراسات سابقة، طريقة وتصميم البحث، التحليل الإحصائى للبيانات، مناقشة النتائج، وأخيرًا الخلاصة وحدود البحث.

١. أهم تعديلات المعايير المصرية الصادرة في ٢٠١٥:

فيما يلى سيتم استعراض وتحليل أهم تعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥ والتي اشتملت على إصدار معايير جديدة وإجراء بعض التعديلات في بعض المعايير السابقة الصادرة في ٢٠٠٦.

١/١. معايير المحاسبة المصرية الجديدة

تضمنت معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥ بعض المعايير الجديدة، وهى معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٠) الأدوات المالية – الإفصاحات، والذى يشمل جميع متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وترتب على إصدار هذا المعيار تعديل المعيار رقم (٢٥) ليصبح الأدوات المالية –العرض بدلا من العرض والإفصاح.

كما تم إصدار معيار المحاسبة الجديد رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة، هذا وقد ترتب على إصدار هذا المعيار تعديل المعيار رقم (١٧) من القوائم المجمعة والمستقلة ليصبح القوائم المالية المستقلة. ويتضمن المعيار (٤٥) المعالجات المحاسبية التالية:

- تم تغيير نموذج السيطرة الخاص بتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تعديله.
- التغيرات في حقوق الملكية للشركة الام في الشركة التابعة التي لا تؤدى إلى فقدان السيطرة يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق ملكية.
- إذا فقدت الشركة القابضة حق السيطرة، يتم إعادة قياس أية حصص متبقية من استثمارها في الشركة التابعة في تاريخ فقد السيطرة ويتم الإفصاح عن الفرق في الأرباح والخسائر بقائمة الدخل.
- إذا زادت حصة حقوق الأقلية في خسائر الشركة التابعة عن حقوق ملكيتهم، يتم نسب الربح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية حتى ولو ترتب على ذلك وجود رصيد سالب لحقوق الأقلية.

وكذلك إصدار معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٣) الترتيبات المشتركة ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧) حصص الملكية.

وإصدار معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة، ولقد شمل هذا المعيار تعريف القيمة العادلة ووضع إطار لقياسها، وكذلك تحديد متطلبات الإفصاح لهذا القياس.

٢/١. معايير المحاسبة المصرية المعدلة

تم تعديل البعض الآخر من معايير المحاسبة وقد تراوح هذا التعديل من استبعاد بعض الاختيارات أو الاستثناءات إلى إضافة متطلبات قياس وعرض وإفصاحات جديدة. وتمثلت أهم هذه التعديلات فيما يلى:

طبقا لمعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١) "عرض القوائم المالية" تم إلغاء عرض رأس المال العامل. وتم استبعاد خيار إعداد قائمة الدخل الشامل كقائمة واحدة ونص المعيار على إعداد قائمتى الدخل والدخل الشامل حيث تشتمل الأولى على مكونات الأرباح والخسائر بينما تشتمل الثانية على الأرباح والخسائر ثم بنود الدخل الشامل الآخر.

ألغي معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها" خيار نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة ونص على استخدام نموذج التكلفة فقط. كما نص على عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية لكل من الفترة الحالية وفترة المقارنة. وكذلك نص المعيار على الاعتراف بقطع الغيار الاستراتيجي كأصول ثابتة عندما تتوقع المنشأة استخدامها لأكثر من فترة واحدة.

كما ألغى معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٤) " تكلفة الاقتراض" المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو انتاج أصول مؤهلة في قائمة الدخل، ونص المعيار على رسملة تلك التكاليف على الأصول المؤهلة.

ألغى معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٧)" القوائم المالية المستقلة" بديل استخدام حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة.

ألغى معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٢٣)" الأصول غير الملوسة" خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة، ونص على استخدام طريقة التكلفة فقط.

ونص معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٢٥)" الأدوات المالية – العرض" على عدم تبويب أية أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كالتزام مالى وإنما تبويبها كأداة حقوق ملكية وذلك إذا تمتعت ببعض السمات أو استوفت بعض الشروط الواردة بالمعيار وذلك من تاريخ استيفائها لهذه الشروط. وأن يتم إعادة تبويبها إذا توقفت عن التمتع بالسمات أو استيفاء كل الشروط.

ألغي معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٢٩) " تجميع الاعمال" طريقة الشراء، ونص على تطبيق طريقة الاقتناء مما نتج عنه أن أصبحت تكلفة الاقتناء هي المقابل المادى المحول والمقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، ويتم الاعتراف بالمقابل المادى المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من الناتج المادى المحول. ونص في حالة الاقتناء على مراحل بتغيير طريقة قياس الشهرة. كما نص على تحميل تكلفة المعاملة المتعلقة بالاقتناء كمصروف على قائمة الدخل بدلا من إضافتها ضمن المقابل المادى المحول واستثنى من ذلك تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بالاقتناء.

ألغى معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٣٤)" الاستثمار العقارى" نموذج القيمة العادلة لقياس الاستثمارات العقارية ونص على استخدام نموذج التكلفة فقط، على أن يستخدم نموذج القيمة العادلة لأغراض الإفصاح فقط.

نص معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٣٨)" مزايا العاملين" على الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الاكتوارية المتراكمة ضمن التزامات المزايا المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الآخر، كما نص على الاعتراف بتكلفة الخدمات السابقة كمصروف في تاريخ تعديل أو تقليص النظام أو تاريخ تنفيذ خطة لإعادة هيكلة جوهرية لأنشطتها على أن تعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزايا إنهاء الخدمة.

مما سبق يتضح أن أغلب تعديلات معايير المحاسبة المصرية تمثلت في تقليل الاختيارات أو الاستثناءات والتي كان يترتب عليها تفاوت واختلافات في الإفصاح بين الشركات العاملة

في نفس المجال، مما كان ينعكس سلبًا على شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة من خلال عدم التماثل بين الأداء المحاسبي والأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة.

٢. التوافق بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

على الرغم من أن أغلب ما سبق ذكره من تعديلات أو إضافة معايير جديدة لمعايير المحاسبة المصرية تم إعداده حتى تتوافق المعايير المصرية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه كان هناك بعض نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويرجع ذلك لضرورة الالتزام بمتطلبات القوانين السارية في جمهورية مصر العربية والتي كان لها الأثر في عدم إمكانية الالتزام التام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي من أهمها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة، القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال، القانون رقم ١٩٩٥التأجير التمويلى، القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

هذا وقد انعكس ذلك على معيارين هما معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي، حيث تمثلت أهم نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى إدراج توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة كتوزيع للربح طبقا لمعيار المحاسبة رقم (١) بدلا من أدرجها كمصروف ضمن قائمة الدخل.

كذلك فإنه طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى يجب على المؤجر أن يحتفظ في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه، بينما يقوم المستأجر بالاعتراف بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها وبذلك اختلف هذا المعيار عن المعيار الدولى رقم ١٧ الخاص بالتأجير التمويلى.

ومما سبق يتضح أن لجنة المعايير المصرية كانت تعمل في ظل قيود تتمثل في المتطلبات القانونية، ومن ثم صعوبة التبني الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٣. الدراسات السابقة واشتقاق الفروض

يتناول هذا الجزء من البحث الدراسات السابقة التى تناولت اختبار أثر التحول من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو التي تناولت تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وآثار ذلك التحول أو التبنى على التقارير المالية، بما يمكن من اشتقاق النموذج البحثى.

وعلى الرغم من أهمية الشفافية المالية كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية إلا أنه هناك القليل من الأبحاث، في حدود علم الباحث، التي حاولت اختبار العلاقة بين الشفافية المالية وتبنى المعايير المحاسبية، حيث ركزت أغلب الدراسات على جودة المعلومات المحاسبية باختبار أثر المعايير على الحد من ظاهرة إدارة الأرباح، وخصائص جودة المعلومات، بينما ركز البعض الآخر على نفعية المعايير المحاسبية بقياس تأثيرها على أسعار الأسهم أو ردود أفعال المستثمرين.

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإدارة الأرباح. فلقد قامت دراسة Iatridis (2012) بتقديم أدلة إحصائية على أن التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثر سلبيا على أنشطة إدارة الأرباح مقاسا بالاستحقاقات الاختيارية وإيجابيا على حقوق الملكية والأرباح والرافعة التمويلية والسيولة لدى الشركات التي تبنت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خاصة في الشركات التي تطبق أنشطة التحوط. وقامت دراسة (Varan and Balsari 2013) أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح مقاسة بتجنب الخسائر، وشملت الدراسة جميع الشركات غير المالية المدرجة ببورصة إسطنبول، وقامت بتقسيم الشركات إلى مجموعات فرعية اعتمادا على الحجم والرافعة المالية. وتوصلت النتائج إلى انخفاض معدل تجنب الخسائر في الفترة البعدية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن الفترة القبلية. كذلك تناولت دراسة Pelucio-Grecco et al. (2014) اختبار ما إذا ترتب على التغييرات في الممارسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية انخفاض في إدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية اعتمادا على عينة مكونة من ٣١٧ شركة تعمل في البرازيل، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى الحد من ممارسات إدارة الربحية. اختبرت دراسة Baig and Khan (2016) أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة تشمل ١٠٠ شركة مدرجة في بورصة باكستان، وقامت بتقييم

درجة إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية اعتمادًا على نموذج جونز المعدل. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى انخفاض في إدارة الأرباح. تناولت دراسة (Ebaid 2016) أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠٠٦ على جودة الأرباح مقاسة بإدارة الأرباح مقاسة بمؤشرين المؤشر الأول: تمهيد الدخل، والثانى: تجنب الخسائر، وذلك بالتطبيق على ٧٤ شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتوصلت الدراسة إلى انخفاض جودة الأرباح اعتمادا على هذه المؤشرات بعد تطبيق المعايير الجديدة عن فترة ما قبل التطبيق، وأعزت الدراسة هذه النتائج إلى أن ارتفاع جودة المعايير لا يترتب عليه بالضرورة تحسين الجودة المحاسبية خاصة في دول القانون. وقامت دراسة (2019) Sundvik بالمقارنة بين المعايير المعتمدة على مبادئ والمعايير المعتمدة على قواعد وتأثيرهم على جودة القوائم المالية وإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت النتائج إلى أن معايير المحاسبة المستندة على المبادئ أكثر ارتباطا بجودة التقارير المالية. وفيما يتعلق بإدارة الأرباح فإن المعايير المعتمدة على المبادئ أكثر ارتباطا بإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية عن الأنشطة الفعلية، بينما ترتبط المعاير المعتمدة على قواعد ترتبط بممارسات إدارة الربحية التي تؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تناول البعض الآخر من الدراسات أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث ركزت دراسة (2014) Müller على أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجودة المطلقة والنسبية للمعلومات المالية للشركات المدرجة في بورصتي لندن وفرانكفورت للأوراق المالية. واظهرت النتائج زيادة في جودة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم الموحدة وذلك مقارنة بالقوائم المستقلة التي تعدها الشركات القابضة ولا تتبع في اعدادها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقامت دراسة Krismiaji et al. (2016) باختبار أثر تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية اعتمادا على متغيرين لقياس الجودة؛ الملائمة والعرض العادل، بالتطبيق على عينه مكونة من ٤٥٤ مشاهدة من الشركات المدرجة ببورصة إندونيسيا، وتم الاعتماد على مؤشر القيمة التنبؤية لقياس الملائمة والاستحقاقات الاختيارية لقياس العرض

العادل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وملاءمة والعرض العادل للمعلومات المحاسبية.

وعلى الجانب الآخر تناول البعض الآخر من الدراسات المحاسبية نفعية المعلومات المحاسبية مع تبنى أو التحول إلى المعايير الدولية؛ قامت دراسة Armstrong et al. (2010) بقياس ردود أفعال السوق الأوربية على ١٦ حدثًا مرتبطًا بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دول أوربا، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود رد فعل إيجابي للشركات التي كانت تعانى من انخفاض جودة المعلومات قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بينما يوجد رد فعل سلبى للشركات التي يقع مقرها في دول القانون Code Law Countries. اختبرت دراسة Black and Maggina (2016) أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة ببورصة اليونان، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم ينتج عنه اختلاف السلوك الإحصائي للمؤشرات المحاسبية من حيث معامل الالتواء وتوزيعها الطبيعي. قامت دراسة Li and Yang (2016) باختبار أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تنبؤات الإدارة اعتمادا على أسلوب تحليل الاختلافات Difference-in-differences analysis لتحليل بيانات شركات من ٢٦ دولة لديها التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقارنتها ببيانات شركات ١٧ دولة لا تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وتوصلت إلى زيادة احتمالات وتكرار تنبؤات الإدارة بعد تطبيق الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بالفترة قبل التطبيق. وتناولت دراسة Houqe et al. (2016) العواقب الاقتصادية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على عينة تتمثل في ٢٩٠ مفردة من الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتكلفة رأس المال وارجعت ذلك إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. اختبرت دراسة Elbakry et al. (2017) التغير في أهمية قيمة المعلومات المترتب على التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار Panel cointegration with a corresponding vector error correction model (VECM) إلى زيادة أهمية الأرباح عن القيمة الدفترية للسهم بعد

التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أوضحت النتائج ارتفاع القدرة التنبؤية لكل من لكل من الأرباح والقيم الدفترية في الأجل الطويل للشركات العاملة في المملكة المتحدة عنها في الشركات العاملة في ألمانيا. كما قامت دراسة Rodríguez García et al. (2017) باختبار أثر التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام عينة تبلغ ٩٢٣ شركة من الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك، ولقد توصلت الدراسة باستخدام Panel data regression وأثبتت الدراسة زيادة أهمية وقيمة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كذلك قامت دراسة Kouki (2018) بمقارنة قيمة المعلومات المحاسبية بين الشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي لا تطبقها وذلك عن عدة فترات مالية فترة قبل التطبيق الإلزامي، أى خلال التبنى الاختيارى لها وفترة بعد التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. واعتمادا على أساليب اختبارات الاقتصاد القياسى والانحدار المتعدد على بيانات ١١٦٦ مشاهدة من شركات تعمل في ثلاث دول من دول الاتحاد الأوربي، توصلت إلى أن التبنى الاختياري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم يحسن من قيمة المعلومات المحاسبية. كما أثبتت وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار وعوائد الأسهم خلال كلا الفترتين إلا أن هذه العلاقة غير معنوية.

فى ضوء ما سبق يتضح أن العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة بين التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين جودة المعلومات المالية وردود الفعل الإيجابية للمستثمرين حول المعلومات المحاسبية الناتجة من التقارير المعدة اعتمدًا على هذه المعايير. وبناءً على ذلك يتوقع الباحث أن تعديل معايير المحاسبة المصرية وجعلها أكثر توافقا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ينعكس إيجابيا على زيادة شفافية التقارير المالية من خلال القضاء أو الحد من ظاهرة الغموض المالي، ومن ثم يمكن استنتاج الفرض البحثى التالى:

فرض الدراسة: يوجد علاقة عكسية بين التحول إلى معايير المحاسبة المصرية المعدلة والغموض المالى بالتقارير المالية المنشورة.

٤. طريقة وتصميم البحث

يوضح هذا الجزء النموذج البحثي محل الدراسة وكيفية قياس المتغيرات التي يتضمنها هذا النموذج، مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات. وأخيرا أساليب التحليل الإحصائي للبيانات.

١/٤. نموذج العلاقة بين المتغيرات:

تمثلت متغيرات الدراسة فى ثلاثة أنواع من المتغيرات: المتغيرات التابعة والمتمثلة فى المؤشرات الثلاث للغموض المالى والمتغير المستقل والمعبر عنه بفترة ما قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥ والمتغيرات الرقابية المعبر عنها بكل من: حجم الشركة، الرافعة التمويلية، القيمة السوقية للقيمة الدفترية، عمر الشركة، وتركز الملكية. ويمكن التعبير عن النموذج البحثى للعلاقة بين متغيرات الدراسة فى الشكل رقم (١):

شكل رقم (١)

العلاقة بين متغيرات الدراسة

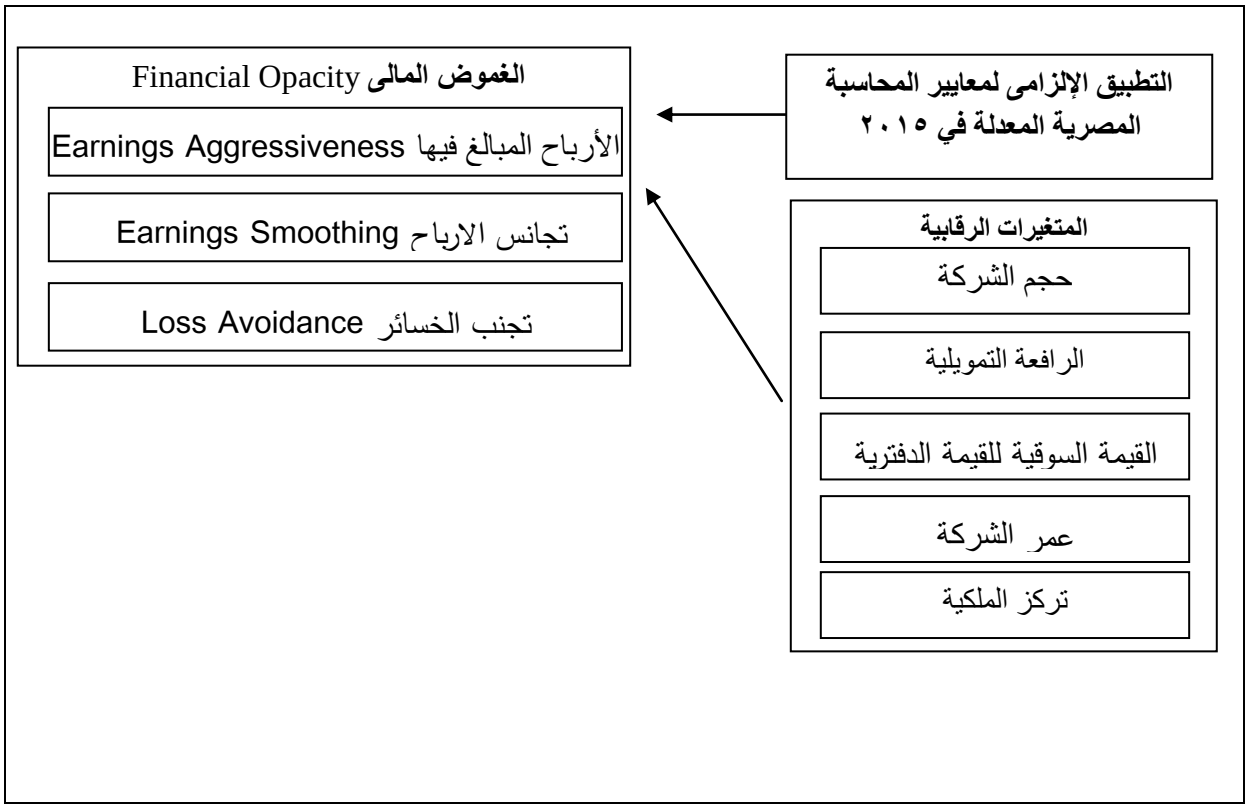

تم قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والرقابية كما يلى:

المتغير التابع: الغموض المالى

سوف يتم الاعتماد في قياس المتغير التابع الغموض المالى على المؤشرات الثلاث المستخدمة بدراسة كل من (Bhattacharya, Utpal, Daouk and , Welker, 2003; Qian et al., 2015)، المؤشر الأول الأرباح المبالغ فيها من خلال الاستحقاقات ويتم قياسه اعتمادا على المعادلة التالية:

$$EA_{it} = \frac{\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta CASH_{it} + \Delta STD_{it} - Dep_{it} + \Delta ITP_{it}}{TA_{it-1}}$$

حيث أن

EA_{it} : الأرباح المبالغ فيها معبرا عنها بنسبة الاستحقاقات.

ΔCA_{it} : التغير في الأصول المتداولة للشركة i في السنة t عن السنة t−1.

ΔCL_{it} : التغير في الخصوم المتداولة للشركة i في السنة t عن السنة t−1.

$\Delta CASH_{it}$: التغير في النقدية للشركة i في السنة t عن السنة t−1.

ΔSTD_{it} : الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل وتم قياسه بالتغير في الديون قصيرة الأجل للشركة i في السنة t عن السنة t−1.

Dep_{it} : مصروف الإهلاك الخاص بالفترة للشركة i فى السنة t.

ΔITP_{it} : التغير في ضرائب الدخل المستحقة للشركة i فى السنة t.

TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i فى السنة t−1.

المؤشر الثانى تمهيد الدخل ويمكن قياسه بالمعادلة التالية:

$$ES_{it} = Corr\left(\frac{\Delta\ TAC_{it}}{TA_{it-1}}, \frac{\Delta\ TAC_{it}}{TA_{it-1}}\right)$$

حيث أن:

ES_{it} : تمهيد الدخل ويقاس بمعامل الارتباط بين التغير في الاستحقاقات الكلية المحسوبة طبقا للمعادلة السابقة والتغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومه على إجمالي الأصول في بداية السنة.

المؤشر الثالث: تجنب الخسائر.

LA_{it} : تجنب الخسائر ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة ١ إذا كانت نسبة صافي أرباحها بين صفر و١% أو نسبة خسائرها بين صفر و-١%، وصفر بخلاف ذلك.

المتغير المستقل: التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المالية المصرية المعدلة في ٢٠١٥

ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة ١ إذا كانت السنة المالية لإعداد التقارير المالية بعد عام ٢٠١٥ أى خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨، وصفر بخلاف ذلك أى خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥.

المتغيرات الرقابية:

- حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعى لمجموع الأصول
- هيكل رأس المال (رافعة التمويل) Leverage مقاسة بإجمالي الديون إلى حقوق الملكية.
- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
- عمر الشركة مقاس بالفرق بين تاريخ تأسيس الشركة وتاريخ السنة المالية محل الدراسة
- تركز الملكية بنسبة الملاك الذين يمتلكون أكثر من ٥% من إجمالي أسهم الشركة.

٢/٤. مجتمع الدراسة والعينة وجمع البيانات:

تم اختيار الشركات المصرية المدرجة بقاعدة بيانات Thomson Reuters Eikon، وبلغ عدد الشركات المدرجة بها والمسجلة بالبورصة ٢٢٨ شركة مقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، وتم استبعاد القطاع المالي نظرا لاختلاف طبيعة العرض والإفصاح بهذا القطاع، كما تم استبعاد الشركات التى لا تتوافر بياناتها فى كل من قاعدتى DataStream و Thomson Reuters Eikon ليصبح الحجم النهائى للعينة ١٦٥ شركة، عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ ليصبح حجم العينة النهائي ٩٩٠ مفردة، ويعرض الجدول رقم (١) تصنيف هذه العينة وفقا لطبيعة القطاع اعتمادًا على التصنيف العام للصناعات General Industry Classification.

جدول رقم (١)

مجتمع وعينة الدراسة موزعة على سنوات الدراسة

	الكود	2013	2014	2015	2016	2017	2018	Total
صناعية	1	157	157	157	157	157	157	942
مرافق	2	5	5	5	5	5	5	30
نقل	3	3	3	3	3	3	3	18
إجمالي عدد المشاهدات		165	165	165	165	165	165	990

تم الحصول على البيانات المتمثلة في تاريخ تأسيس الشركة، تركز الملكية من قاعدة Thomson Reuters Eikon، كما تم الحصول على باقى البيانات من قاعدة بيانات DataStream.

٣/٤. أسلوب التحليل الاحصائى للبيانات:

تم الاعتماد على أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات لسلسلة زمنية Panel Data Regression لتقييم أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥ على الشفافية المالية للقوائم والتقارير المالية مقاسة بالحد من الغموض المالى اعتمادًا على برنامج STATA. فى الإحصاء والاقتصاد القياسى يشير مصطلح Panel Data إلى قياس متعدد الأبعاد لمتغيرات الدراسة، حيث يتم قياس قيم كل متغير لمجموعة من الشركات لسلسلة زمنية. ويتميز التحليل على أساس Panel Data بأنه يمكن من قياس العلاقة الديناميكية، كما أنه يمكن من صياغة نموذج للاختلاف أو عدم التجانس Heterogeneity بين المتغيرات.

ويمكن التعبير عن النموذج البحثى بالمعادلة التالية:

$$FO_{it} = ß_0 + ß_1 EAS_{it} + ß_2\ Size_{it} + ß_3\ LEV_{it} + ß_4\ MtoB_{it} + ß_5\ Age_{it} + ß_6\ OC_{it} + e$$

حيث أن:

FO_{it} : الغموض المالى؛ وتم قياسه اعتمادًا على ٣ مؤشرات، الأرباح المبالغ فيها، تمهيد الدخل، تجنب الخسائر.

EAS_{it} : التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥.

$Size_{it}$: حجم الشركة.

LEV_{it} : الرافعة التمويلية.

$MtoB_{it}$: القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم

Age_{it} : عمر الشركة.

OC_{it} : تركز الملكية.

٥. التحليل الإحصائي للبيانات والنتائج:

يعرض الجدول رقم (٢) الإحصاء الوصفى لمتغيرات النموذج وذلك لتوصيف بيانات العينة محل الدراسة، حيث يعرض الجزء الأول من الجدول الإحصاء الوصفى للمتغيرات الترتيبية عن الفترة ما قبل التطبيق الإلزام لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥، وتشمل السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، وفترة ما بعد التطبيق الإلزام لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة وتشمل السنوات ٢٠١٦-٢٠١٨. وعلى الجانب الآخر يعرض الجزء الثاني من الجدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفئات Categorical Variables اعتماد على التكرارات.

جدول رقم (٢)

الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

أولا: الإحصاء الوصفى للمتغيرات الترتيبة

EAS		N	mean	sd	min	max
قبل	الأرباح المبالغ فيها	495	-5.08e+08	1.20e+10	-2.63e+11	1.53e+10
	تمهيد الدخل	374	-.07	.81	-1	1
	حجم الشركة	495	12.91	3.22	0	17.92
	الرافعة المالية	495	61.8	481.21	-1145.95	10233.55
	القيمة السوقيه للدفترية	495	1.87	5.72	-32.08	78.14
	عمر الشركة	495	30.1	20.2	-1.65	112
	تركز الملكية	314	.63	.23	0	1
بعد						
	الأرباح المبالغ فيها	495	-8010000	1.83e+09	-1.31e+10	2.68e+10
	تمهيد الدخل	385	-.01	.83	-1	1
	حجم الشركة	495	13.18	3.44	0	18.38
	الرافعة المالية	495	26.2	631.13	-8660.01	7645.07
	القيمة السوقيه للدفترية	495	1.47	4.79	-66.78	38.46
	عمر الشركة	495	32.97	20.56	0	115
	تركز الملكية	480	.64	.22	.01	.99

ثانيا: الإحصاء الوصفى لمتغيرات الفئات

	Freq.	Percent	Cum.
التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة			
0	495	50	50
1	495	50	100
تجنب الخسائر			
0	879	88.79	88.79
1	111	11.21	100

يتضح من الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة الأرباح المبالغ فيها يرتفع في فترة ما قبل التطبيق الإلزامي لمعاير المحاسبة المصرية المعدلة مقارنة بفترة ما قبل تطليقها، هذا وتعنى النسبة الموجبة لهذا المتغير زيادة الأرباح المبالغ فيها من خلال الاستحقاقات، حيث يتم التسريع في الاعتراف بالأرباح أكثر من الاعتراف بالخسائر. بينما تعبر النسبة السالبة إلى ميل الشركة نحو التحفظ المحاسبي من خلال التسريع في الاعتراف بالخسائر أكثر من الاعتراف بالأرباح.

كذلك يلاحظ من الجدول رقم (٢) الإشارة السالبة لمتغير تمهيد الدخل قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة وتجدر الإشارة إلى أن الإشارة السالبة والتي تعبر عن العلاقة الارتباطية العكسية بين التغير في الاستحقاقات والتغير في التدفقات النقدية تدل على وجود غموض مالى حيث تسعى الشركات إلى تحسين صورة الأرباح بشكل اصطناعى.

كذلك يلاحظ انخفاض نسبة ممارسات التجنب المالى حيث بلغت نسبة الشركات التي تنغرس في ممارسات تجنب الخسائر من خلال الإفصاح عن رقم منخفض للربحية يبلغ حوالى ١١% فقط من مفردات العينة محل الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط Pearson Correlation بين المتغيرات المستقلة بالنموذج وبعضها البعض للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

جدول رقم (٣)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير	1.000					
حجم الشركة	0.048	1.000				
الرافعة المالية	-0.029	0.016	1.000			
القيمة السوقية للدفترية	-0.034	0.020	0.150*	1.000		
عمر الشركة	0.081*	0.028	-0.016	0.022	1.000	
تركز الملكية	0.010	0.090*	0.029	0.094*	0.048	1.000

عند مستوى معنوية ١٠%

يتضح من الجدول رقم (٣) أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة يتراوح ما بين ارتباط ضعيف إلى ارتباط معتدل بالرغم من معنويته لبعض المتغيرات، ويؤكد ذلك على عدم احتواء المتغيرات المستقلة على مشكلة الارتباط الذاتي.

ويعرض الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الإحصائي للغموض المالى مقاسا مرة أولى بالأرباح المبالغ فيها ومرة ثانية بتمهيد الدخل ومرة ثالثة بتجنب الخسائر ومرة أخيرة بالمقياس المركب للغموض المالى كدالة فى التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحويل متغيرى الأرباح المبالغ فيها وتمهيد الدخل إلى فئات ترتيبية من ١ إلى ١٠ حيث يعبر ارتفاع الفئة إلى الزيادة في الغموض المالى حتى يمكن حساب المقياس المركب اعتماد على التحليل العاملى.

جدول رقم (٤)

نموذج الانحدار المتعدد للغموض المالى ومكوناته الثلاث كدالة فى التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥

	النموذج (١) عدوانية الأرباح FE	النموذج (٢) تمهيد الدخل RE	النموذج (٣) تجنب الخسائر FE	النموذج (٤) الغموض المالى FE
التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير	-1.748***	-0.291	0.042	-0.279**
	(0.418)	(0.199)	(0.038)	(0.138)
حجم الشركة	-0.034	0.116	0.007	0.299*
	(0.077)	(0.103)	(0.007)	(0.178)
الرافعة المالية	-0.000	-0.000	-0.000	-0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
القيمة السوقية للقيمة الدفترية	0.060	0.057	0.002	0.002
	(0.048)	(0.036)	(0.004)	(0.017)
عمر الشركة	0.413***	-0.007	-0.022*	0.041
	(0.132)	(0.009)	(0.012)	(0.047)
تركز الملكية	0.378	0.262	0.149	-0.476
	(1.380)	(0.707)	(0.125)	(0.458)
الجزء الثابت	-6.506	3.389**	0.577	-4.954**
	(4.363)	(1.443)	(0.394)	(2.326)
Obs.	794	630	794	630
R-squared	0.031	0.014	0.012	0.016
Husman test/	0.0443	0.2454	0.0432	0.0667

Prob>chi2

الخطأ المعيارى يوضع بين قوسين Standard errors are in parenthesis

*مستوى المعنوية يحدد على ٣ مستويات p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ****

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن حجم العينة تراوح من ٦٣٠ إلى ٧٩٤ مفردة في النماذج الأربعة. وطبقا لنتائج التحليل الإحصائي يتضح وجود أثر سلبى للتطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عند مستوى معنوي ١% ، ٥% على الأرباح المبالغ فيها والمقياس المركب للغموض المالى على التوالي، ويوجد له تأثير سلبى غير معنوى على تمهيد الدخل، بينما يوجد تأثير إيجابي غير معنوى على تجنب الخسائر. مما يوفر دليلا إحصائيا على أن التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة يحد من ممارسات الغموض المالى حال قياسه بمؤشر الأرباح المبالغ فيها أو المقياس المركب للغموض المالى، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض البحثى.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية يوضح جدول رقم (٤) أن أكثر المتغيرات الرقابية تأثير على الغموض المالى هو متغير عمر الشركة حيث يؤثر معنويا على كل من الأرباح المبالغ فيها وتجنب الخسائر عند مستوى معنوية ١%، ١٠% على التوالى. ويوجد علاقة معنوية بين حجم الشركة والمقياس المركب للغموض المالى عند مستوى معنوية ١٠%.

٦. مناقشة النتائج:

اختلفت نتائج الدراسة باختلاف المتغير التابع المستخدم لقياس الغموض المالى، حيث أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والغموض المالى في حال استخدام متغير الأرباح المبالغ فيها، والذى يعبر عن محاولة الشركة تجميل موقفها المالى من خلال التسريع في الاعتراف بالأرباح عن الاعتراف بالخسائر من خلال مرونة أساس الاستحقاق. هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع توقعات الباحث حيث إن تعديل معايير المحاسبة المصرية بتخفيض عدد المعالجات البديلة والاستثنائية يترتب عليها صعوبة التلاعب في أرقام الأرباح من خلال المبالغة في إجمالي الاستحقاقات. كذلك اتفقت هذه النتيجة مع كل من دراسة Baig& Khan(2016)، ودراسة Krismiaji et al.(2016) في أن التغييرات في الممارسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق

المعايير المحاسبية ينعكس عكسيا على ممارسات إدارة الأرباح اعتمادًا على متغير الاستحقاقات.

كذلك أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبى للتطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة على الغموض المالي حال الاعتماد على تمهيد الدخل كمتغير تابع والذى يعكس الارتباط بين الأساس النقدى وأساس الاستحقاق من خلال قياس معامل الارتباط بين التغير في الاستحقاقات والتغير في التدفقات النقدية، وعلى الرغم من عدم معنوية هذه العلاقة إلا أن التأثير السلبى يتفق مع توقعات الباحث بشأن ارتفاع جودة التقارير المالية بعد تطبيق المعايير المعدلة وتعبيرها عن الأرباح الحقيقة من خلال ارتباط أكثر قوة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات. ولا تتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها دراسة Ebaid(2016)، والذى أثبت فيها أن انخفاض جودة الأرباح اعتماد على مؤشر تمهيد الدخل بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠٠٦ وأعزى تلك النتيجة إلى أن تعديلات المعايير لا تعنى تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة في حال الدول الموجة بالقانون مثل مصر. وبالتالي فإن الدراسة الحالية نفت هذه النتيجة وأكدت على تحسين المعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير المعدلة.

وفى حال الاعتماد على تجنب الخسائر كأحدى الممارسات المحاسبية التي ينتج عنها تعتيم مالي للتقارير المالية في قياس العلاقة مع التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية غير معنوية وتلك النتيجة لا تتوافق مع توقعات الباحث ولكن يمكن ارجعها إلى انخفاض نسبة الشركات التي تطبق هذه النوع من الممارسات قبل أو بعد التطبيق الإلزامي ومن ثم صعوبة قياس التأثير الفعلي للتطبيق عليها. كذلك لا تتفق مع نتائج دراسة Varan & Balsari(2013) والتي قدم دليلا إحصائيا على أن التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الربحية اعتمادًا على مؤشر تجنب الخسائر.

وأخيرا وارتباطا بالمؤشر المركب لقياس الغموض المالى توصلت الدراسة لوجود تأثير معنوي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة على الحد من ممارسات التعتيم أو الغموض المالى، بما يتفق مع توقعات الباحث. ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نتائج الدراسة أوضحت انخفاض الممارسات المحاسبية الخاطئة التي كان يترتب عليها الغموض المالى

للتقارير المالية المنشورة ومن ثم تحسين الشفافية المالية للتقارير المالية بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة والمطبقة منذ بداية العام المالى ٢٠١٦.

٧. الخلاصة وحدود البحث:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التطبيق الإلزامي لتعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥ والتي بدأ التطبيق الإلزامي لها في بداية سنة ٢٠١٦ على تحسين الشفافية المالية للتقارير المالية المنشورة أو بمعنى آخر تعبيرها عن الأداء الاقتصادي الحقيقي لها.

ولقد اعتمد البحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لعدد ١٦٥ شركة لسلسلة زمنية ٢٠١٣-٢٠١٨. هذا وقد اوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة وبين كل من مكون الأرباح المبالغ فيها والمقياس المركب للغموض المالي وعدم معنوية هذه العلاقة اعتماد على مكوني تمهيد الدخل وتجنب الخسائر. وتوكد هذه النتائج على أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة أسهم في الحد من انخراط الشركات في ممارسات تؤدى إلى غموض القوائم المالية وعدم تعبيرها الأداء الاقتصادي الحقيقي لها. وتوفر هذه الدراسة دليلا عمليا موثقا لواضعي المعايير على أهمية التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأخيرا، يجدر بالذكر أن هناك بعض المحددات Limitations بهذه الدراسة ومنها: أولا؛ اقتصرت الدراسة على ثلاث سنوات قبل التطبيق الإلزامي وثلاث سنوات بعد التطبيق فقط، ثانيا؛ تم قياس متغير التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة اعتمادا على متغير وهمى Dummy Variable يأخذ القيمة (واحد) حال التطبيق و(صفر) بخلاف ذلك. ثالثا؛ انخفاض نسبة الشركات في العينة التي تطبق ممارسات تجنب الخسائر حيث بلغت ١١% فقط، مما يصعب معه تعميم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بهذا المتغير.

قائمه المراجع

- معايير المحاسبة المصرية، (٢٠١٥)، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

Armstrong, C.S., Barth, M.E., Jagolinzer, A.D. and Riedl, E.J. (2010), "Market reaction to the adoption of IFRS in europe", *Accounting Review*, Vol. 85 No. 1, pp. 31–61.

Baig, M. and Khan, S.A. (2016), "Impact of IFRS on Earnings Management: Comparison of Pre-Post IFRS Era in Pakistan", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, The Author(s), Vol. 230 No. May, pp. 343–350.

Bhattacharya, Utpal, Daouk, H. and , Welker, M. (2003), "The World Price of Earnings Opacity", *The Accounting Review*, Vol. 78 No. 3, pp. 641–678.

Black, E.L. and Maggina, A. (2016), "The impact of IFRS on financial statement data in Greece", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6 No. 1, pp. 69–90.

Ebaid, I.E.S. (2016), "International accounting standards and accounting quality in code-law countries: The case of Egypt", *Journal of Financial Regulation and Compliance*, Vol. 24 No. 1, pp. 41–59.

Elbakry, A.E., Nwachukwu, J.C., Abdou, H.A. and Elshandidy, T. (2017), "Comparative evidence on the value relevance of IFRS-based accounting information in Germany and the UK", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Elsevier Inc., Vol. 28, pp. 10–30.

Houqe, M.N., Monem, R.M. and Zijl, T. van. (2016), "The economic consequences of IFRS adoption: Evidence from New Zealand", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Elsevier

Inc., Vol. 27, pp. 40–48.

Iatridis, G. (2012), “Hedging and earnings management in the light of IFRS implementation: Evidence from the UK stock market”, *British Accounting Review*, Elsevier Ltd, Vol. 44 No. 1, pp. 21–35.

Kouki, A. (2018), “IFRS and value relevance : A comparison approach before and after IFRS conversion in the European countries”, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 19 No. 1, pp. 60–80.

Krismiaji, Anni Aryani, Y. and Suhardjanto, D. (2016), “International Financial Reporting Standards, board governance, and accounting quality A preliminary Indonesian evidence”, *Asian Review of Accounting*, Vol. 24 No. 4, pp. 474–497.

Li, X. and Yang, H.I. (2016), “Mandatory financial reporting and voluntary disclosure: The effect of mandatory IFRS adoption on management forecasts”, *Accounting Review*, Vol. 91 No. 3, pp. 933–953.

Müller, V.-O. (2014), “The Impact of IFRS Adoption on the Quality of Consolidated Financial Reporting”, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Elsevier B.V., Vol. 109, pp. 976–982.

Pelucio-Grecco, M.C., Geron, C.M.S., Grecco, G.B. and Lima, J.P.C. (2014), “The effect of IFRS on earnings management in Brazilian non-financial public companies”, *Emerging Markets Review*, Elsevier B.V., Vol. 21, pp. 42–66.

Qian, C., Gao, X. and Tsang, A. (2015), “Corporate Philanthropy , Ownership Type , and Financial Transparency”, *J Bus Ethics*, Springer Netherlands, Vol. 130 No. 4, pp. 851–867.

Rodríguez García, M. del P., Cortez Alejandro, K.A., Méndez Sáenz,

A.B. and Garza Sánchez, H.H. (2017), "Does an IFRS adoption increase value relevance and earnings timeliness in Latin America?", *Emerging Markets Review*, Elsevier B.V., Vol. 30, pp. 155–168.

Sundvik, D. (2019), "The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 20 No. 1, pp. 78–93.

Varan, S. and Balsari, C.K. (2013), *The Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) and Loss Avoidance in Turkey*, *Research in Accounting in Emerging Economies*, Vol. 13, Emerald Group Publishing Limited, available at:https://doi.org/10.1108/S1479-3563(2013)0000013006.